

الطاحوس للحجرف: ما الاستعدادات للعام الدراسي الجديد؟

وهل كانت وزارة التربية غائبة عن الوضع الأمني بمصر حتى تعلق سكن أخواتنا وبناتنا الطالبات؟ وما اسباب الإغلاق؟ وما الدراسة العلمية التي اتت الى اصدار مثل هذا القرار ومتى ايلسج اولياء امور الطالبات بهذا القرار؟

من تجهيز المدارس وسد النقص من المعلمين؟ وما التعديلات التي طرأت على النظام القانوني الموحد، ومتى يطبق؟ وما اسباب تأخر استراتيجية التعليم الإلكتروني وأين وصلت؟ وما اسباب تأخر استراتيجية التعليم المهني في مدارس التربية منذ عام 2007؟ وما دوركم في حماية طلبتنا بمصر



أسامة الطاحوس



د. ناييف الحجرف

وجه النائب أسامة الطاحوس سؤالاً برلمانياً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. ناييف الحجرف جاء فيه: انطلاقاً من مسؤوليتنا تجاه طلبتنا الكويتيين وحرصاً منا على المستوى التعليمي لهم، يرجى تزويدي وأقاربي بالأتي: ما استعدادات وزارة التربية للعام الدراسي الجديد 2013/2014

الحريجي يسأل الكندري عن خطة معالجة الازدحام في المطار

التي تسيطر على مواقف السيارات، يجب على الوزارة سرعة إيجاد البديل حيث تصل الطاقة الاستيعابية للمواقف قصيرة المدى إلى 1747 سيارة، فيما تصل القدرة الكافية لقسم المدى الطويل على احتواء 668 سيارة، ومن الملاحظ خلال السنوات الأخيرة ان أعداد السيارات تزيد على الطاقة الاستيعابية مما يجعل الأزمة تتفاقم، لذا يرجى الإجابة على



عيسى الكندري



سعود الحريجي

وجه النائب سعود الحريجي سؤالاً برلمانياً إلى وزير المواصلات عيسى الكندري جاء فيه: من الأمور التي يجب على الحكومة إيجاد الحلول المطلوبة لها مشكلة الازدحام أمام مداخل صالتي المغارين والقادمين، فضلاً عن وقوف بعض السيارات أمام مداخل صالة المغادرين، في ظل حالة الاختناق

نواب لتوزيع نسبة من أرباح التأمينات الاجتماعية على المستحقين للمعاش التقاعدي



كامل الغوشي



سعدون حماد



عبدالله التميمي



صالح عاشور



خليل الصالح

توزيعها بمعرفة مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة الاستثمار ويجب في جميع الاحوال الا تقل النسبة عن 10٪. مادة (2): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. أمير دولة الكويت وجماعات المذكرة الايضاحية للقانون

مادة (1): تصاف مادة جديدة للقانون المشار اليه برقم (9 مكرر) نصها: مادة (9 مكرر): يقوم مجلس الإدارة بعد موافقة الوزير بتخصيص نسبة من ارباح المؤسسة عن اموالها المستثمرة لتوزيعها سنويا بالتساوي على المؤمن عليهم المستحقين للمعاش التقاعدي، وتحدد النسبة وطريقة

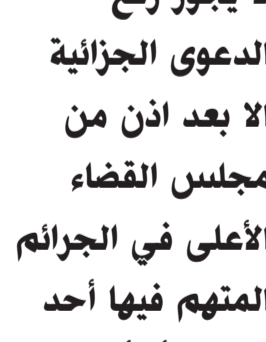
قدم النواب خليل الصالح وصالح عاشور وعبدالله التميمي وسعدون حماد وكامل الغوشي اقتراحا بقانون بشأن اضافة مادة جديدة برقم (9 مكرر) الى قانون التأمينات الاجتماعية رقم 61 لسنة 1976 والقوانين المعدلة له، حيث يتم اضافة مادة جديدة برقم (9 مكرر) الى القانون المشار اليه، وجاء كالتالي:

الطريجي يقترح قانونا لاستقلال القضاء والنيابة العامة

في الفقرة الأخيرة من المادة 24 والفقرة الأخيرة من المادة 62 أمام مجلس القضاء الأعلى. مادة 9: يستبدل بنص المادة 9 من قانون الإجراءات والمحاكم الجزائية المشار اليه النص الآتي: يتولى النائب العام سلطة الادعاء والتحقيق والاختصاصات الأخرى التي ينص عليها القانون، ويعاون النائب العام أعضاء النيابة العامة ومحققون يعيّنون لهذا الغرض في دوائر الشرطة والأمن والعام، ولهم هم وضباط الشرطة صفة المحقق. وأعمال التحقيق خاضعة للإشراف الفعلي للنائب العام، وفي الحدود التي ينص عليها القانون.

رأي في المسدوات وانما تثبت آراؤهم في محضر الجلسة. ويصدر المجلس لائحة بالقواعد والإجراءات التي يسير عليها في مباشرة اختصاصاته ومكان انعقاده. مادة 3: يؤوّل حق الإشراف على القضاة المقرر لوزير العدل في المادة 35 من المرسوم بقانون رقم 26 لسنة 1990 المشار اليه إلى مجلس القضاء الأعلى. مادة 4: يؤوّل حق الرقابة والإشراف على النيابة العامة المقرر لوزير العدل في المادة 64 من المرسوم بقانون رقم 26 لسنة 1990 المشار اليه إلى مجلس القضاء الأعلى. مادة 5: تلغى تابعة النائب العام لوزير العدل المنصوص عليها في المادة 60 من المرسوم الأميري رقم 26 رقم لسنة 1990 المشار اليه.

قدم النائب د. عبدالله الطريجي اقتراحا بقانون بشأن استقلال القضاء والنيابة العامة، وجاء بالقانون: مادة 1: يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة 16 من المرسوم بقانون رقم 26 لسنة 1990 الفقرة الآتية: يشكل مجلس القضاء الأعلى برئاسة رئيس محكمة التمييز وعضوية كل من: نائب رئيس محكمة التمييز. رئيس محكمة الاستئناف. النائب العام. وكيل محكمة الاستئناف. رئيس المحكمة الكلية. أقدم ثلاثة من المستشارين الكويتيين. ويعمل رئيس مجلس القضاء الأعلى معاملة رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الأمة. مادة 2: يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة 18 من المرسوم بقانون رقم 26 لسنة 1990 الفقرتان الآتيتان: «ويحق لمجلس القضاء الأعلى أن يدعو وزير العدل لحضور جلساته عند نظر الموضوعات التي يرى أهمية حضور وزير العدل عند مناقشتها، كما يحق للوزير أن يطلب حضور جلسات المجلس لعرض الموضوعات التي يرى أهمية عرضها على المجلس، وفي الحالتين يتعين توجيه الدعوة لوزير العدل لحضور جلسات المجلس، وعليه الحضور بنفسه ويجوز له أن يصطحب معه واحدا أو أكثر من كبار الموظفين المختصين أو الخبراء أو يتنبه عنه أيا منهم ولا يكون للوزير أو لمن يصطحبه أو ينيبه



د. عبدالله الطريجي

مادة 6: يتولى مجلس القضاء الأعلى الاختصاصات المقررة لوزير العدل في المادة 5 والفقرة الثانية من المادة 7 والمواد 12 و25 و30 و33 و41 و49 و65 و66 من المرسوم بقانون رقم 26 لسنة 1990 المشار اليه. مادة 7: تحذف عبارة «بناء على طلب وزير العدل» الواردة في المادة 17 من المرسوم بقانون رقم 26 لسنة 1990 المشار اليه. مادة 8: يكون أداء اليمين المنصوص عليها

لا يجوز رفع الدعوى الجزائية الا بعد اذن من مجلس القضاء الأعلى في الجرائم المتهم فيها أحد أعضاء النيابة العامة

تكون مائة (1) تصاف مادة جديدة للقانون المشار اليه برقم (9 مكرر) نصها: مادة (9 مكرر): يقوم مجلس الإدارة بعد موافقة الوزير بتخصيص نسبة من ارباح المؤسسة عن اموالها المستثمرة لتوزيعها سنويا بالتساوي على المؤمن عليهم المستحقين للمعاش التقاعدي، وتحدد النسبة وطريقة

مادة 10: يستبدل بنص المادة 106 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية المشار اليه النص الآتي: تتصل المحاكم في الدعاوى التي ترفع اليها من النيابة العامة أو المحقق أو المجني عليه، ولا يجوز للمحاكم أن تنظر دعوى لم ترفع اليها بالطريق القانوني المشار اليه، الا في الأحوال الاستثنائية التي ينص عليها القانون. مادة 14: تؤوّل إلى النائب العام وحاد الاختصاصات المقررة لرئيس الشرطة والأمن العام أو للمدعي العام في المواد 38 و104 و148 و160 و223 و230 و231 و237 و248 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية المشار اليه، الا في: مادة 15: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون. مادة 16: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة 3: يؤوّل حق الإشراف على القضاة المقرر لوزير العدل في المادة 35 من المرسوم بقانون رقم 26 لسنة 1990 المشار اليه إلى مجلس القضاء الأعلى. مادة 4: يؤوّل حق الرقابة والإشراف على النيابة العامة المقرر لوزير العدل في المادة 64 من المرسوم بقانون رقم 26 لسنة 1990 المشار اليه إلى مجلس القضاء الأعلى. مادة 5: تلغى تابعة النائب العام لوزير العدل المنصوص عليها في المادة 60 من المرسوم الأميري رقم 26 رقم لسنة 1990 المشار اليه.

قدم النائب د. عبدالله الطريجي اقتراحا بقانون بشأن استقلال القضاء والنيابة العامة، وجاء بالقانون: مادة 1: يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة 16 من المرسوم بقانون رقم 26 لسنة 1990 الفقرتان الآتيتان: «ويحق لمجلس القضاء الأعلى أن يدعو وزير العدل لحضور جلساته عند نظر الموضوعات التي يرى أهمية حضور وزير العدل عند مناقشتها، كما يحق للوزير أن يطلب حضور جلسات المجلس لعرض الموضوعات التي يرى أهمية عرضها على المجلس، وفي الحالتين يتعين توجيه الدعوة لوزير العدل لحضور جلسات المجلس، وعليه الحضور بنفسه ويجوز له أن يصطحب معه واحدا أو أكثر من كبار الموظفين المختصين أو الخبراء أو يتنبه عنه أيا منهم ولا يكون للوزير أو لمن يصطحبه أو ينيبه

يشمل الكوادر الوطنية للعام الدراسي 2014/2013 تحديد مراكز عمل أعضاء الهيئة التعليمية

أصدر وزير التربية ووزير التعليم العالي د. ناييف الحجرف قراراً وزارياً بشأن الضوابط الواجب اتباعها في تحديد مراكز عمل أعضاء الهيئة التعليمية من الكوادر الوطنية للعام الدراسي 2013/2014، ويقضي القرار بتحديد مراكز أعضاء الهيئة التعليمية من الكويتيين حديثي التعيين في التخصصات المذكورة أدناه في المناطق التعليمية المبنية قرين كل تخصص وذلك على النحو الآتي:

أصدر وزير التربية ووزير التعليم العالي د. ناييف الحجرف قراراً وزارياً بشأن الضوابط الواجب اتباعها في تحديد مراكز عمل أعضاء الهيئة التعليمية من الكوادر الوطنية للعام الدراسي 2013/2014، ويقضي القرار بتحديد مراكز أعضاء الهيئة التعليمية من الكويتيين حديثي التعيين في التخصصات المذكورة أدناه في المناطق التعليمية المبنية قرين كل تخصص وذلك على النحو الآتي:

المرحلة	التخصص	منطقة السكن/ المحافظة	المناطق التعليمية
جميع المراحل	التربية البدنية	العاصمة/حولي/الفروانية/ الجهراء /مبارك الكبير /الأحمدي	الجهراء الأحمدي
المرحلة المتوسطة	الديكور	العاصمة/الجهراء	الجهراء الأحمدي
	الكهرباء	حولي/الفروانية /مبارك الكبير /الفروانية	الفروانية
		العاصمة/حولي/ الأحمدي/الجهراء	حسب السكن

المرحلة	التخصص	منطقة السكن/ المحافظة	المناطق التعليمية
رياض الأطفال	مواد عامة	الفروانية/الجهراء	الجهراء
جميع المراحل	التربية الفنية	العاصمة/حولي/الفروانية/ الجهراء	حسب السكن
المرحلة الثانوية	الفلسفة	حولي/مبارك الكبير /الأحمدي	الأحمدي
		العاصمة/الفروانية /الجهراء	الجهراء

بدء دورة تأسيس اللغة الإنجليزية لطلاب الابتدائية

أعلن مكتب الاستشارات والتدريب بمركز تدريس اللغات بجامعة الكويت عن طرح دورة تأسيس اللغة الإنجليزية للمرحلة الابتدائية، حيث تتناول الدورة مبادئ اللغة الإنجليزية في مهارتي القراءة والكتابة. وستتعدّد الدورة بمبنى مركز اللغات رقم 1 بالشويخ لمدة أسبوعين ابتداء من 8/18 حتى 8/29 في الفترة الصباحية من 10 إلى 12 أو في الفترة المسائية من 4 إلى 6 من الأحد إلى الخميس، بواقع ساعتين يومياً، تتخللهما استراحة قصيرة لمدة 15 دقيقة. ويقوم بتدريس الدورة مدرسون ذوو خبرة ومهارة في تدريس اللغة الإنجليزية اختيروا

أعلن مكتب الاستشارات والتدريب بمركز تدريس اللغات بجامعة الكويت عن طرح دورة تأسيس اللغة الإنجليزية للمرحلة الابتدائية، حيث تتناول الدورة مبادئ اللغة الإنجليزية في مهارتي القراءة والكتابة. وستتعدّد الدورة بمبنى مركز اللغات رقم 1 بالشويخ لمدة أسبوعين ابتداء من 8/18 حتى 8/29 في الفترة الصباحية من 10 إلى 12 أو في الفترة المسائية من 4 إلى 6 من الأحد إلى الخميس، بواقع ساعتين يومياً، تتخللهما استراحة قصيرة لمدة 15 دقيقة. ويقوم بتدريس الدورة مدرسون ذوو خبرة ومهارة في تدريس اللغة الإنجليزية اختيروا

الديبان: ضرورة مشاركة جواله الجامعة في المحافل الدولية



محمد الديبان ود. محمد بهبهاني يتوسطان أعضاء الوفد

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية الكشافة محمد الديبان ضرورة مشاركة جامعة الكويت في فعاليات وأنشطة الجامعات العربية المتعلقة بفرق الجواله مشيراً إلى أهمية وضع هيكل لهذه الفرق وتفعيل دورها النشاطي على المستوى المحلي والدولي. جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده وفد من جمعية الكشافة الكويتية برئاسة الديبان مع نائب مدير جامعة الكويت د. محمد بهبهاني. وأشار إلى انه تم مناقشة جميع الأمور المتعلقة بفرق الجواله وضرورة احياء هذه الفرق بالتعاون مع جمعية الكشافة منوها إلى ان د. بهبهاني سيرفع توصيات ما تم مناقشته للعميد المختص للأخذ والعمل بها. ولفت الديبان إلى ان بهبهاني اطلع على خطة الجمعية واشاد بالحركة الكشافية ودورها المجتمعي لخدمة جميع الشرائح مؤكدا ان الجامعة تعمل وفق اجندة واحدة مع جمعية الكشافة شاكراً في الوقت نفسه الوفد على زيارته للجامعة وطرحه لهذه القضايا التي تهم الشباب.

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية الكشافة محمد الديبان ضرورة مشاركة جامعة الكويت في فعاليات وأنشطة الجامعات العربية المتعلقة بفرق الجواله مشيراً إلى أهمية وضع هيكل لهذه الفرق وتفعيل دورها النشاطي على المستوى المحلي والدولي. جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده وفد من جمعية الكشافة الكويتية برئاسة الديبان مع نائب مدير جامعة الكويت د. محمد بهبهاني. وأشار إلى انه تم مناقشة جميع الأمور المتعلقة بفرق الجواله وضرورة احياء هذه الفرق بالتعاون مع جمعية الكشافة منوها إلى ان د. بهبهاني سيرفع توصيات ما تم مناقشته للعميد المختص للأخذ والعمل بها. ولفت الديبان إلى ان بهبهاني اطلع على خطة الجمعية واشاد بالحركة الكشافية ودورها المجتمعي لخدمة جميع الشرائح مؤكدا ان الجامعة تعمل وفق اجندة واحدة مع جمعية الكشافة شاكراً في الوقت نفسه الوفد على زيارته للجامعة وطرحه لهذه القضايا التي تهم الشباب.

«المستقلة»: استياء لعدم وجود ماكينة سحب آلي

كما ان هذا الامر اوجد مشاكل بخصوص ارقام المراجعة لدى كاونتر التسجيل حيث يضطر الطالب للذهاب للبنك مما يفقده دوره. وازاء هذا الامر طالب القائمة بوضع حل حفاظا على اوقات الطلبة بان تقوم الادارة بتوفير آلة للسحب الآلي وبأسرع وقت اسوة بباقي الجامعات الخاصة كما كانت متوافرة في مبنى الجامعة القديم في خيطان وهو امر لا تعتبره القائمة صعبا.

اعربت القائمة المستقلة بالجامعة المفتوحة عن استياء الطلبة من عدم توافر ماكينة سحب آلي (كي نت) في مبنى الجامعة ورغم ذلك تجبر الادارة الجامعية الطلبة على الذهاب لاقرب فرع بنكي لمبنى الجامعة وهذا امر غير مقبول بما يخص التعاملات المالية ويجعلها شاقة على الطلبة خاصة ان منهم من لا يملك رخصة قيادة ولا سيارة والامر اصعب بخصوص الطالبات.

«الأشغال» تستبعد 23 مشروعاً وتعتمد مشروعين لتنفيذهما لوزارات وجهات حكومية

أكد مصدر مسؤول ان وزارة الأشغال أبدت موافقتها على إنجاز وتنفيذ مشروعين من أصل 25 مشروعاً قدمت لها من وزارات وجهات حكومية أخرى. ورفضت الوزارة الـ 23 مشروعاً بسبب ان هذه المشاريع لم يتم تخصيص أراض لها، بالإضافة الى عدم وجود ميزانية لها. وكشف مصدر مسؤول بوزارة الأشغال ان من أبرز المشاريع التي تم رفضها من قبل وزارة الأشغال هو المبنى الجديد الخاص بلمحة المناقصات المركزية وكذلك مشروع يخص وزارة المواصلات. وقال ان سياسة الوزارة الجديدة تحتم ذلك حيث لابد من توافر جميع الشروط القانونية

أكد مصدر مسؤول ان وزارة الأشغال أبدت موافقتها على إنجاز وتنفيذ مشروعين من أصل 25 مشروعاً قدمت لها من وزارات وجهات حكومية أخرى. ورفضت الوزارة الـ 23 مشروعاً بسبب ان هذه المشاريع لم يتم تخصيص أراض لها، بالإضافة الى عدم وجود ميزانية لها. وكشف مصدر مسؤول بوزارة الأشغال ان من أبرز المشاريع التي تم رفضها من قبل وزارة الأشغال هو المبنى الجديد الخاص بلمحة المناقصات المركزية وكذلك مشروع يخص وزارة المواصلات. وقال ان سياسة الوزارة الجديدة تحتم ذلك حيث لابد من توافر جميع الشروط القانونية